الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

# المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

## الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

د يوسف السيساوي

# الأوصاف المحددة في التراث العربي

# مقاربة لسانية و فلسفية

لاشك أن الحديث عن نظرية الأوصاف المحددة في الدراسات اللسانية والمنطقية المعاصرة قد ارتبط بالأساس بنتائج البحث المنطقي والرياضي، فجاءت هذه النظرية لتفك بعض مشاكل ومعضلات موضوع الإحالة ( كمشكل مبدأ الثالث المرفوع وقضايا الهوية...الخ) كما ساعدت على خلق صيغ جديدة للمعالجة الصورية للعبارات الأنطولوجية ( الوجودية) على شاكلة توابع قضوية FONCTIONS PROPOSITIONNELLES قد تحتوي على متغير واحد أو مجموعة من المتغيرات، و تحتمل قيما صدقية معينة.

ومعلوم أن موضوع الأوصاف المحددة بمعضلاته المختلفة قد عرف جدلا كبيرا شارك فيه المناطقة و فلاسفة اللغة المعاصرين على السواء، وهو جدل يتناول مشكل الخصائص الدلالية / المنطقية التي تسمح للأوصاف المحددة بالإحالة على موضوعات شخصية. فهناك فريق يعتقد بحصول هذه الإحالة في حالة وجود موضوع واحد ووحيد يحقق الوصف المحدد(راسل)، كما أن هناك فريقا آخر يفترض وجود هذا الموضوع، ثم يبني أحكامه الصدقية انطلاقا من هذا الافتراض (فريجه و ستراوسن).

وليس غرضنا في هذا المقام هو التفصيل في نظرية الأوصاف المحددة ومعضلاتها وهو ما حاولنا تفصيله في موضع سابق من هذا البحث، ولكن قصدنا فقط هو التذكير بالظروف العلمية التي واكبت ظهور نظرية الأوصاف المحددة في الدراسات اللسانية والمنطقية المعاصرة، وذلك تلافيا لكل مقارنة تعسفية يمكن أن يقع فيها الباحث وهو يعالج مشكل الصفات في التراث اللساني العربي الإسلامي القديم.

غير أن هذا التذكير لا ينفي أهمية هذا المبحث في انشغالات علمائنا النحوية أو الفقهية اللغوية أو حتى الكلامية و الفلسفية. فقد اهتموا بالخصائص التركيبية والدلالية للصفات في اللغة العربية، كما عرف هذا المبحث اهتماما خاصا من لدن المكتملين والفلاسفة يتعلق بمختلف التصورات الأنطولوجية التي تنظم علاقة الذات بالصفات.

والواقع أن فائدة هذا المبحث تكمن أساسا في ثرائه النظري والفلسفي خصوصا عندما نتناوله من خلال أدوات ومفاهيم نظرية العوالم الممكنة والتي تعتبر بحق ثمرة علمية توجت جهود الفلاسفة والمناطقة واللسانيين المعاصرين على السواء، وكشفت عن إمكانات فلسفية و أنطولوجية واسعة.

سنجتهد في سياق هذا البحث على معالجة مبحث الصفات من زاويتين مختلفتين:

1- معالجة الخصائص التركيبية و الدلالية و الإحالية للصفات عند علمائنا القدماء.
2- معالجة مبحث " الذات والصفات" من خلال نظرية المماثلة .

## ***أولا: الخصائص التركيبية و الدلالية و الإحالية للصفة***

إن المتأمل في الدراسات والبحوث التي خصصها علماؤنا القدماء لمبحث الصفات لا يسعه إلا أن يقف على مستوى الوعي اللساني والمنطقي الذي حصل عندهم، والذي سمح لهم بمعالجة السلوك التركيبي والدلالي المنطقي للصفات، وبتكوين تصور عام عن الوظيفة الإحالية للصفات المحددة التي تقصد تعيين موضوع شخصي وتخصيصه بصفة من الصفات تحيل عليه إحالة تامة وناجحة.

### ***1. الخصائص التركيبية للصفة***

لم يفت النحاة العرب الاهتمام بالسلوك التركيبي للصفات وتعرضوا لمختلف حالات وقوعها من تعريف وتنكير وحذف و تقديم وتأخير..الخ كما اعتنوا بهذه المواقع ورتبوا استعمالها بشكل يتوافق مع اللسان العربي ويحافظ على مقتضياته.

#### ***1.1 تعريف الصفة.***

يعرف **الزمخشري** الصفة فيقول أنها "الاسم الدال على بعض أحوال الذات نحو طويل وقصير(...) والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال أنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف" (1) ويظهر من خلال هذا التعريف أن الحديث عن الصفات قد ارتبط دائما داخل الوعي اللساني والأنطولوجي عند العرب القدماء بالحديث عن "الذات" وعن أحوالها وخصائصها، وبالتالي فإن الوظيفة اللسانية للصفة لا يمكن أن تستقيم إلا بافتراض وجود موضوع منطقي تحمل عليه الصفة قصد تخصيصه (في حالة النكرات) أو تبيينه (في حالة المعارف) " فهي الإمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها" (2)

#### ***2.1 الصفة و النعت.***

يعتقد بعض النحاة أن الصفة والنعت مفهوم واحد، فكلاهما يفيد التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف، غير أن هناك رأيا مخالفا يعتقد بوجود تباين تركيبي يفصل النعت عن الصفة بحيث أن " النعت يكون بالحيلة نحو طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارج فعلى هذا يقال للبارئ ،سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت"(3)، والواقع أن معظم النحاة القدماء يرومون إلى مماثلة النعت

بالصفة سواء في الخصائص الدلالية أو التركيبية، وهو نفس الإجراء الذي سنعتمده عند معالجة هذه الفئة اللسانية.

### *3.1 الإمكانات التركيبية للصفة.*

يسند اللسان العربي للصفة إمكانات تركيبية واسعة ومتنوعة حتى تستوفي المحتوى الوصفي الذي تحمله، ويعتقد أغلب النحاة أن الأساس التركيبي للصفة يرجع إلى "الفعل" بحيث " لا تكون الصفة إلا مأخوذة أو راجعة إلى معنى الفعل"(4). وتنقسم هذه الفئة اللسانية إلا نوعين تركيبيين:

1. الصفة المفردة: يقع هذا النوع في كلمة مفردة كاسم فاعل نحو ضارب و أكل أو كاسم مفعول نحو مضروب ومأكول، أو صفة مشبهة باسم فاعل حسن وشديد، أو صفة مشتقة نحو رجل عدل(5). ويتبين من خلال هذه الأمثلة أن الصفة تكتسب مضمونها الوصفي مباشرة من الكلمة التي تدل عليها.
2. الصفة المركبة في جملة: يقع هذا النوع في جملة نحو" مررت برجل له ولدين صغيرين"، ويتضح أن هذا النوع من الصفات لا يكتسب مضمونه الوصفي إلا بالاعتماد على المضمون العام للجملة، كما أنه يفترض شاهدا نحويا على الموصوف داخل الجملة، ولا يحتمل حذف موصوفه إطلاقا، بحيث لا يحسن أن نقول "مررت بله ولدين صغيرين"(6).

### 4.1-الإمكانات الإحالية للصفة من زاوية التركيب.

لقد اتضح لنا من خلال الحديث عن الخصائص التركيبية للصفة أنها لا تشكل فئة لسانية قارة (بحيث يمكن أن تكون كلمة أو جملة) ذلك أن سلوكها التركيبي يعتضد دائما بوجود شاهد على الموصوف تحيل عليه الصفة و يكسبها دلالة معينة، إذ "أن المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف" (7). والبين أن الصفة في التصور اللساني والأنطولوجي عند النجاة الأقدمون لا تتمتع بأي استقلال إحالي في انجاز وظيفتها الوصفية, ودليلهم في ذلك هو الارتباط التركيبي الوثيق بين الصفة والموصوف بحيث انه إذا "حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه (...) فهذا ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس. وضد البيان الا ترى أنك إذا قلت:

" مررت بطويل "لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ إن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك " (8).غير أن حذف الموصوف في بعض مقامات الاستعمال قد يجد ما يبرره و يساعد على بيانه دون أن يقع في الحالة المتضمنة للصفة غموض أو التباس بحيث إن من "حق الصفة إن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر

أمره ظهورا يستغني عنه معه عن ذكره ,فحينئذ يجوز تركه و إقامة الصفة مقامه كقوله عز وجل " وعندهن قاصرات الطرف عين." (9).

وإذا عمد الباحث إلى استنطاق هذه النصوص فإنه لابد وإن يخلص إلى النتائج التالية :

**1-** تشكل الصفة فئة لسانية لا تتمتع بأي استقلال إحالي ( مقابل اسم علم) ولكنها تفترض دائما وجود شاهد نحوي على الموصوف حتى يتحقق مضمونها بصدد موضوع معين.

**2-** تتوقف الإمكانات الإحالية للصفة على وقوعها في جملة تتوفر على موضوع نحوي يحقق قيمتها الإحالية, وليس لها أية قيمة إحالية عندما تقع معزولة أو مستقلة عن موضوعها النحوي (10).

**5-** يقتضي حذف الموصوف وجود قرائن سياقية تساعد على التعرف على موضوعه, والمراد هنا هو توفر وضعية تخطابية تحصل فيها معرفة الموصوف قبل حذفه.

***2- الخصائص الدلالية الإحالية للصفة :***

من المعلوم أن الحديث عن السلوك الدلالي / المنطقي للصفات قد ارتبط عند معظم فقهاء اللغة والمناطقة العرب القدماء بمقابلته بالسلوك الدلالي/المنطقي للأسماء. ويتضح من هذا التقابل أن أسماء العلم تشكل موضوعات منطقية محض, في حين إن الصفات تشكل محمولات تحمل على هذه الموضوعات وتبين خصائصها الوصفية.

***2- 1 أسماء العلم و الصفات:***

يعرف **ابن تيمية** الحد على الشكل التالي: " فكل ما كان من حد بالقول فإنما هو حد للاسم بمنزلة الترجمة والبيان, فتارة يكون لفظا محضا إن كان المخاطب لم يعرف المحدود، وتارة يحتاج إلى ترجمة المعنى وبيانه، إذا كان المخاطب لم يعرف المسمى. وذلك يكون بضرب المثل أو تركيب الصفات"(11). والحاصل من هذا النص إن معرفة المسمى تشكل قوام الإحالة الاسمية المباشرة , والتي نعبر عنها بواسطة اسم العلم (لفظ محض), وفي مقابل ذلك تأتي الصفات لتفيد المخاطب (الذي لا يعرف المسمى) عن بعض الخصائص الوصفية التي نسندها عادة للمسمى, والتي يمكن أن تساعد على تعيينه.

وعليه, نخلص إلى أن الوظيفة الدلالية والإحالية التي تنجزها الصفات هي فقط وظيفة تكميلية لتعيين المحال عليه ( وليست أساسية لكونها لا تقوم على المعرفة المباشرة للمسمى) وبيان حال من أحواله المتعددة, بينما تستوفي الإحالة بواسطة اسم العلم الشروط الدلالية الكافية لتعيين المحال عليه بشكل تام ومباشر.

### 2-2 الصفة في حالتي النكرة والمعرفة :

يرتبط مشكل إحالية الصفة في " الدلاليات العربية القديمة" بموضوع النكرة والمعرفة, فالبين أن الوظيفة الإحالية للصفة لا تستقيم إلا إذا أنجزت من خلال معرفة تعين موضوعا خاصا, بينما تتعطل هذه الوظيفة عندما تقع الصفة نكرة تنسحب على مجموعة من الموضوعات.

يعرف **ابن يعيش** النكرة ويقول أنها " كل اسم يتناول مسمين فصاعدا على سبيل البدل فهو نكرة (...) بعض النكرات أنكر من بعض فما كان أكثر عموما كان أوغل في التنكير" (...) و قد تفيد صفة النكرة في التخصيص ولكنها لا يمكن إن تفيد موضوعا واحدا معرفا " فمثال الصفة النكرة قولك رجل عالم (...) أو من بني تميم فرجل عالم أو من بني تميم اخص من رجل" (12).

أما بالنسبة لصفة المعرفة, فان المراد من استعمالها هو تعيين موضوع فردي بشكل دقيق لا لبس فيه " ومثال صفة المعرفة قولك:" جاءني زيد العاقل " و" رأيت زيد العاقل" (...) فالصفة هنا فصلته من زيد أخر ليس بعاقل وأزالت عنه الشركة العارضة (...) فأتي بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفي اللبس, فصفة المعرفة للتوضيح والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه" (13).

ولما كانت "المعرفة" تفيد في تعيين موضوع شخصي وإزالة الاشتراك العارض في تعريفه, وجب مع ذلك أن تحمل بعض خصائص موضوعها التي تميزه وتفرده عن باقي الموضوعات الشخصية " وذلك يكون على وجوه وإما بخلقه نحو طويل, قصير, ابيض, أسود, ونحوها من صفات الحلية, وإما بفعل اشتهر به وصار لازما له (...) نحو قائم وقاعد وضارب (...) و إما بنسب إلى بلد أو أب و نحو ذلك من الخاصة التي لا توجد في مشاركه" (14).

وهكذا يتضح من خلال هذه النصوص أن شرط حصول الصفة المعرفة يقتضي عزل موضوع واحد و وحيد يحقق المضمون الوصفي للصفة ويميزه عن باقي الموضوعات في مقابل ذلك يقتضي وقوع صفة النكرة فقط تخصيص موضوع عام (أو موضوعات) بصفة من الصفات العامة ولا تعين أي موضوع شخصي بعينه.

### 2-3 الخصائص الدلالية للصفة المحددة :

يسند علمائنا الأقدمون بعض الخصائص الدلالية للصفة المحددة التي تسمح لها بالإحالة على الموضوعات الجزئية دون الإخلال بمقتضيات الدلالة والمنطق في اللغة العربية, ويمكن إجمالا حصر هذه الخصائص في الشروط التالية :

**1-** شرط وقوع الصفة في جملة تصريحية: يشترط في وقوع الصفة المحددة بأن تأخذ صيغة إخبارية تحتمل الصدق أو الكذب وذلك تحرزا من الجمل الإنشائية التي لا تسمح بالتقويم المنطقي كما يتبين ذلك من هذا النص لابن يعيش :

" وشرطنا في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب تحرزا من الأمر والنهي والاستفهام (...) لان الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر

حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه, والأمر و النهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة المذكور يختص بها إنما هو طلب واستعلام " (15). ويتضح أن المقصود من نص ابن يعيش هو الصفة المحددة لأنها تفيد حالا ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له وليست صفة غير محددة.

**2-** شرط وقوع الصفة معرفة بلام العهد: يأتي تعريف الصفة بالألف واللام على وجهين مختلفين:

فقد تقع الصفة معرفة بالألف واللام لتفيد تعريف الإستغراق نحو " المؤمن غر كريم " أو "المنافق خب لئيم "(16) والمراد هنا بتعريف الاستغراق هو أن تفيد الصفة المعرفة بالألف واللام مضمونا عاما قد ينطبق على فرد واحد أو مجموعة من الأفراد.

كما تقع الصفة بآلاف واللام لتفيد تعريف العهد بحيث يكون " المسند إليه حصة معهودة من الحقيقة, كما إذا قال لك قائل: جاءني الرجل من قبيلة كذا (...) فنقول له الرجل الذي جاءك اعرف " (17) والمقصود بتعريف العهد هو أن تفيد الصفة المعرفة بالألف واللام موضوعا شخصيا يكون بمنزلة المعهود الحاضر في ذهن المتخاطبين.(18)

والبين أن فائدة هذا الشرط هو أن تقع الصفة معرفة بلام العهد في صورة "أل كذا و كذا" و أن تعين موضوعا شخصيا واحدا و وحيدا.

### *2-4 الوظيفة الإحالية للصفة المحددة:*

يطرد عند رواد النظر في الموروث اللغوي العربي هذا الوعي المدقق للوظيفة الإحالية للصفة المحددة وبعض مقتضياتها الدلالية والتداولية, وقد حاول **السكاكي** حصر هذا التصور من خلال صياغته لشروط ومقتضيات الإحالة المحددة بواسطة الصفة المعرفة :

1- يشترط في وقوع المحال عليه معرفة الموصوف بان يكون الوصف مبينا له كاشفا عنه كما إذا قلت: الجسم العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله (....) وكشفته كشفا كأنك حددته (19) ويستفاد من هذا الشرط أن الإحالة بواسطة صفة المعرفة ينبغي أن تكون إحالة تحديدية تقصد تحديد موضوع معين بواسطة صفة واحدة أو مجموعة من الصفات التي تحدد الموضوع وتحيل عليه.

2- يشترط أن يكون "ما تعلق بالوصف مطلوبا (...) لان حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف (...) لا يشتبه عليك أن حق الوصف هو أن يكون في نفسه ثابتا، وعندك فما لا يكون ثابتا أو متحققا يمتنع منك لجعله وصفا (20). ويستفاد من هذا الشرط أن الصفة المعرفة يجب أن تكون متحققة في الموصوف وصادقة عليه ومعلومة من لدن المخاطب، وذلك تلافيا لكل غموض أو إلتباس في موضوع الإحالة التعيينية.

والواقع أن المتأمل في خصوبة هذه النصوص وثرائها النظري لابد وان يقف على النضج الفكري وعلى المستوى الرفيع الذي بلغه السكاكي في استيعابه المنسق بشروط وقوانين الإحالة التعيينية REFERENCE IDENTIFIANTE ، والتي تنافس في استيفائها وضبطها ضوابط النظريات اللسانية والمنطقية المعاصرة (21)، ولا أدل على ذلك من انه نجح في صياغة مبادئ الإحالة التعيينية التامة والناجحة والتي تقوم على الشرطين التاليين:

- شرط صدق الصفة المعرفة على الموصوف
- شرط تعرف المخاطب على صدق الصفة على الموصوف

ذلك أن الشروط الدلالية (صدق الصفة) والتداولية (لأنها تفترض متكلما ومخاطبا كما تقتضي تعرف المخاطب على صدق وتحقق الصفة على الموضوع) تعتبر ركيزة كل فعل إحالي ينشد التمام والنجاح في إنشاء وظيفته الإحالية.

### *3- خلاصة*

بعد أن أتينا على وصف الخصائص التركيبية والدلالية والإحالية للصفة كما وردت داخل الموروث اللساني والمنطقي العربي القديم نورد الخلاصات التالية:

**أ-** لقد عالج منظرو اللغة القدماء الصفة باعتبارها حدا عاما يحمل على موضوع معين ويدل على بعض أحواله, وهو ما يجعل الصفة لا تشكل فئة إحالية قارة ومتجانسة في (مقابل إسم العلم), ولكنها تشكل فئة محمولية متغيرة تفترض وجود موضوع (الموصوف) حتى تحقق مضمونها الوصفي, سواء كان وجوده وجودا حقيقيا أو وجودا سياقيا يحدده مقام الاستعمال.

**ب** - يأتي الاستعمال المتوقع للصفة لإنشاء غرضين اثنين:فأما أن يكون المقصود من استعمالها هو تخصيص نكرة وتقييد عمومها,أو يكون الغرض من استعمالها إزالة الاشتراك في المعرفة لتفيد موضوعا واحدا معينا بصفة من الصفات التمييزية, ولابد لصفة المعرفة أن تفترض موضوعا واحدا ووحيدا يحقق المضمون الوصفي للصفة ويميزه عن باقي الموضوعات, بينما صفة النكرة تقتصر وظيفتها على التخصيص ولا تقيد موضوعا واحدا بعينه.

**ج** - تكتمل الخصائص الإحالية للصفة المحددة بحصول الشرطين التاليين:احدهما يقتضي بأن تقع الصفة معرفة بلام العهد, وهو شرط يؤمن للصفة المحددة المقتضيات الدلالية للواحدية الإحالية (الإحالة على موضوع واحد ووحيد) التي تأخذ صورة "أل كذا وكذا"، والثاني يقتضي بان تقع الصفة المحددة في سياق جملة تصريحية (تمييزا لها عن الجمل الإنشائية) قابلة للتقويم المنطقي الدلالي, وهو شرط يؤمن للصفة المحددة المقتضيات المنطقية اللازمة التي تجعلها ثابتة ومتحققة.

**د** - تستوفي الصفة المعرفة مقتضيات الإحالة التعيينية إذا حصلت على الشرطين التاليين:

- الشرط الدلالي/المنطقي الذي يقتضي صدق الصفة المعرفة في الموصوف.
- الشرط التداولي الذي يقتضي حصول وضعية تداولية تسمح للمخاطب بالتعرف على صدق الصفة المعرفة على موضوعها.

***ثانيا: مبحث' الذات والصفات' عند نظار العرب القدماء***

ليس هناك من شك أن لكل امة إنتاجها اللغوي والثقافي الذي يشكل هويتها الحضارية, ويميزها عن سائر الأمم ولا نستثني من ذلك حتى المجتمعات البدائية وذلك انطلاقا من الفرضية التي تقول بتعدد الثقافات, وإحتفاظ كل لغة/ثقافة بمنطقها الخاص الذي ينظم تصوراتها ونظرتها إلى العالم. وليس غرضنا هنا التفصيل في هذه الحقيقة الإنسية, ولكن هدفنا هو التأكيد على حقيقة

مفادها إن كل لسان يحمل في أنظمته التركيبية والدلالية والتداولية خصوصية اللغة/الثقافة التي أفرزته, كما يكشف عن الإمكانات الفلسفية والأنطولوجية التي تسمح بها لغته (22).

والواقع أن اللسان العربي يستوفي منذ القدم شروط وإمكانات النظر الفلسفي العميق والغني بتصوراته الأنطولوجية, ولا أدل على ذلك سوى اهتمام نظارنا القدماء بمبحث "الذات والصفات" وهو من المباحث الفلسفية والمنطقية التي تحظى باهتمام كبير من لدن كبار الفلاسفة والمناطقة المعاصرين, مستندين في ذلك إلى نظرية العوالم الممكنة والى ما حملته من مستجدات فلسفية وأنطولوجية حول مبحث الذات والصفات أخصبت التفكير الفلسفي المعاصر, وفتحت أمامه آفاقا جديدة واسعة للتفلسف.

### ***القيمة الفلسفية لمبحث الذات والصفات-1***

إن طرح موضوع الذات والصفات في سياق هذا البحث قد جاء للتأكيد على القيمة الفلسفية لهذا المبحث في تراثنا الكلامي والفلسفي في سياق تجديد قراءة النصوص الكلامية والفلسفية من منظور /منطقي صرف.

لابد من الإشارة أن تأسيس هذا الاتجاه الجديد والموفق الذي بدأت تسلكه القراءة التراثية الرصينة والدقيقة قد تم بفضل الاجتهادات القيمة لأستاذنا الجليل **طه عبد الرحمان** الذي حاول من خلال كتابه "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام" إعطاء نفس جديد للتراث الكلامي والفلسفي متوسلا في ذلك بدقيق الوسائل المنطقية ومضبوط المفاهيم الإجرائية, كما نعتبره في نفس الوقت مستندا حقيقيا لتقويم العديد من القراءات التي أساءت إلى التراث العربي الإسلامي وأوقعته في منزلقات خطيرة.

لقد اتجه الأستاذ طه عبد الرحمان في كتابه السابق الذكر نحو تجديد النظريات الكلامية من خلال استرجاع بعض الجوانب المنطقية والمنهجية التي حصلها المتكلمون في بناء أنساقهم الكلامية, والتي تستحق النظر الفلسفي المعمق. من هذه الجوانب نسوق نظريته في المماثلة.

### ***(نظرية المماثلة (23 1-1***

لاشك إن موضوع المماثلة هو من بين المواضيع التي تشكل حيزا كبيرا في النقاش الفلسفي المنطقي المعاصر, حتى أننا نجزم أن كبار فلاسفة المنطق المعاصر (**فريجة وكريبكة ولويس وبلاتنكا** ....الخ) قد افردوا لهذا الموضوع اهتماما خاصا، كما تناوله فلاسفة اللغة (**سيرل وستالناكر وستراوسن**) بالدرس والتدقيق من جانب خصائصه اللغوية. بناء على ما سبق نستطيع إن نقول

أن نظرية المماثلة عند الأستاذ طه عبد الرحمان تمثل عصارة التفكير المنطقي واللغوي والفلسفي المعاصر, كما أنها تسعى في الوقت ذاته إلى إخصاب النظر في قضايا علم الكلام من خلال مسألة المماثلة.

من المعلوم إن طرح مسالة المماثلة في سياق علم الكلام قد ارتبط أساسا بعلاقة الذات بالصفات ومختلف التصورات الأنطولوجية التي أثيرت بصدد هذه العلاقة واكتست أشكالا فريدة فرضت نفسها بجدتها وتناسقها المنطقي والمنهجي على الوعي الإسلامي.

تقوم نظرية المماثلة على بناء تنسيق منطقي لنظريات المماثلة الكلامية يعتمد على بعض خصائصها المنطقية (الانعكاس والتناضر والتعدي والتبادل وامتناع المماثلة العددية), ويستند هذا التنسيق على مفهوم "الحيثية" الذي يفيد "جملة الصفات التي يتعقل بها الشئ" (24) والتي تسمح بمعالجة السلوك المنطقي للمماثلة عند نظارنا المتكلمين, بينما يستبعد تنسيقها من خلال مفهوم "الهدية" الذي ينبني على عنصري الزمان والمكان, لان المثلين لا يمكن لهما أن يشغلا نفس الحيز في ذات الوقت ولا يمكن لأحدهما أن يوجد في مكانين اثنين في نفس الوقت (25).

وتحاول نظرية المماثلة حصر أصناف المماثلة الكلامية كما وردت عند نظار المتكلمين وتخلص من خلال ذلك إلى تمييز ضربين أساسين من نظريات المماثلة يحتوي كل واحد منهما على مرتبتين مختلفتين:

فهناك الضرب الأول الذي يصطلح عليه بنظرية "**المماثلة المهملة**" والذي ينقسم إلى نظرية "**المماثلة الكلية**" التي تقوم على الاشتراك في جميع الصفات, ونظرية"**المماثلة الجزئية**" التي تقول بمبدأ الاشتراك في بعض الصفات دون تحديد.

والضرب الثاني الذي يصطلح عليه بنظرية "**المماثلة المقيدة**" وينقسم إلى نظرية "**المماثلة العامة**" التي تقول بمبدأ الاشتراك في جميع الصفات الذاتية, والى نظرية"**المماثلة الخاصة**" التي تقوم على الاشتراك في اخص الصفات الذاتية.

وتثير نظرية المماثلة إشكالا منطقيا وفلسفيا هاما في سياق معالجتها لعلاقة الذات بالصفات, ويتعلق ببعض المواقف الكلامية التي تعتبر الذات لا هي موصوفة ولا هي غير موصوفة وهي مسالة تؤدي إلى الخروج عن مبدأ الثالث المرفوع (ينص هذا المبدأ أن العبارة إما أن تكون صادقة أو كاذبة ولا واسطة بين صدقها وكذبها) وتخلص هذه النظرية إلى أن مبادئ المنهجية الكلامية تستدعي طلب منطق ثلاثي يتوافق مع تصوراتها الأنطولوجية لعلاقة الذات بالصفات ويحافظ على تناسقها المنطقي.

بعد أن أتينا على مكونات نظرية المماثلة نأتي الآن إلى استخلاص بعض فوائدها النظرية والمنهجية.

**أ-** إن معالجة نظرية المماثلة لمسألة علاقة الذات بالصفات في سياق الموروث الكلامي الإسلامي هي في واقع الحال إخصاب للدرس الفلسفي الإسلامي واغتناء لمحاوره الأنطولوجية الواسعة التي ضلت إلى وقت قريب غائبة (أو حتى مجهولة ) عن فلاسفة العرب المعاصرين. وعليه, فان إثارة هذه الانشغالات الفلسفية التي شكلت حيزا كبيرا في تراثنا الفلسفي الإسلامي هو في الحقيقة إنصاف لهذه الفلسفة من جهة (نقصد الأبعاد الفلسفية للنظريات الكلامية )كما تشكل ردا قويا على بعض الدعاوي القائمة على لا برهانية ولا علمية العقل العربي.

**ب-** إن اهتمام نظرية المماثلة بالبناء المنطقي والمنهجي للنظريات الكلامية يقتضي تحصيل مستوى عال من التنظير العلمي الدقيق حتى تستطيع ضبط المستوى المنطقي والمنهجي الذي بلغه المتكلمون في صياغة تصورات أنطولوجية وفلسفة في غاية الدقة والأحكام, وهي مسالة لا تتوفر (للأسف الشديد) عند العديد من المفكرين الذين يصدرون أحكاما مسبقة مبنية على بعض التأملات الفكرية الغريبة عن جسم تراثنا الكلامي والفلسفي.

**ج-** إن التقويم المنطقي الذي سلكته نظرية المماثلة حيال بعض النظريات الكلامية التي تخرج عن مبدأ الثالث المرفوع هو مسالة تدعوا إلى التفتح على أصناف أخرى من المنطق (المنطق غير الاتساقي LA LOGIQUE PARACOSISTANCE) تسمح بإخصاب النظر الفلسفي وتحافظ على تناسقه (26) كما تراجع في ذات الوقت العديد من الأحكام المشينة في حق النظريات الكلامية الاسلامية.

**خلاصة-**

لقد سعينا من خلال معالجتنا لمبحث الذات والصفات عند بعض الفرق الكلامية الكشف عن الإمكانات الفلسفية والأنطولوجية الثاوية خلف هذا المبحث من جهة, ثم إبراز المستوى المنهجي والمنطقي الرفيع الذي حصله نظارنا من جهة ثانية, وقد حاولنا بناء معالجتنا هذه في ضوء مستجدات نظريات فلسفة المنطق المعاصر (نظرية العوالم الممكنة على الخصوص) وكان هدفنا من وراء ذلك تحقيق المرام التالية:

- التأكيد على القيمة الفلسفية لمبحث الذات والصفات عند أهل الكلام, وهو تأكيد يجد تبريره في كون الانشغال الجدي بهذا المبحث من شأنه أن يكسب التفكير الإسلامي خصبا فلسفيا متميزا بالإضافة انه انشغال يقع في صلب التفكير الفلسفي والمنطقي المعاصر.

- الاعتراض على الدعوى التي تطعن في "عقلانية" بعض المواقف الكلامية (الأشاعرة والغزالي على الخصوص) والتي تعتقد أن تصورهم يفتقر إلى المنطق وينفر من التفكير العلمي, بيد أن ما حاولنا إبرازه هو أن تصورهم الأنطولوجي والمعرفي يستند على منطق متطور يكتمل فيه الوجود بالإمكان وهو من احدث النظريات المنطقية الفلسفية المعاصرة.
- المساهمة في تفتح التفكير العربي الإسلامي على نظرية العوالم الممكنة, والحق إن هذه النظرية توجت جهود الفلاسفة والمناطقة والعلماء, وأرست دعائم جديدة لانطولوجيا متفتحة تستند في بناء نماذجها على نسبية الخصائص الأنطولوجية والمنطقية التي ينطبع بها كل عالم من العوالم. والحقيقة أن تصورا من هذا القبيل لابد أن يغني الحقل الفلسفي المعاصر ويثري آفاقه وتطلعاته.

## هوامش

1- الزمخشري **المفصل في علم العربية** دار الجيل بيروت بدون تاريخ ص: 114

2- الجرجاني **كتاب التعريفات** دار الكتب العلمية بيروت 1983 ,ص133

3- ابن يعيش **شرح المفصل**, ج3 الطباعة المنيرية مصر بدون تاريخ ,ص 47

4- نفس المرجع

5- نفس المرجع ص48

6- نفس المرجع ص50

7- ابن جني **الخصائص** ,ج 2 عالم الكتب بيروت 1983 , ص366

8- نفس المرجع ص 371

9- نفس المرجع ص 366

10- ابن يعيش **شرح المفصل**, ج3 , ص 58

11- ابن تيمية **نقض المنطق** مكتبة السنة المحمدية, القاهرة 1951, ص200 ,

12- ابن يعيش **شرح المفصل**, ج5 ,ص 88 وكذلك تعريف الزجاجي في **الإيضاح في علوم النحو** دار النفائس 1979 ص 100

13- ابن يعيش **شرح المفصل**, ج3 , ص 47

14- نفس المرجع

15- نفس المرجع

16- نفس المرجع ص53

17-السكاكي , **مفتاح العلوم** دار الكتب العلمية , بيروت ,1987, ص185

18- نفس المرجع ص 186

19- نفس المرجع, ص215:

20- نفس المرجع, 187

21-يراجع بخصوص مقتضيات الإحالة التعيينية بواسطة الصفة المعرفة كتاب:

,P.Strawson; **Etudes de logique et de linguistique**; paris. du seuil.1977

PP .91-93

22- يعتبر إخوان الصفاء اللغة انعكاسا لمثالات الوجود فلا يعزب عن استطاعتها الشيء من موجودات الحس آو مولدات التصور ورد هذا في رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء, بيروت 1957 ,ج3 ص 114

23- طه عبد الرحمان في أصول الحوار وتجديد علم الكلام, المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع1987, ص 118-137

24- نفس المرجع ص 124

25- نفس المرجع

26- استفدنا في هذه المسالة من العرض القيم للأستاذ القيم طه عبد الرحمان في الندوة التكوينية التي انعقدت بمراكش بتاريخ12-13-14 /2/1993 تحت عنوان الفلسفة وعقيدة التمنطق.